Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 Février 2010
03 فبراير 2010

الجريدة

دراسة تشخص حاجيات الجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي

مصادر تنتقد سياسة التمييز بين الجماعات المشمولة بجبر الضرر وأخرى تؤكد أن البرنامج ساهم في استعادة الثقة في الدولة

بشرى الضوو

يعكف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة التعاون الوطني على إعداد دراسة تشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي.

واستنادا إلى مصادر مطلعة، فإن استراتيجية مؤسسة التعاون الوطني للمساهمة في دعم برنامج جبر الضرر الجماعي تهدف، بالأساس، إلى إنجاز هذه الدراسة التشخيصية للحاجيات الاجتماعية للجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي التي تعتزم المؤسسة المذكورة القيام بها. وبحسب المصادر ذاتها، فإن برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي انطلق سنة 2007، ينفذ في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي، مشيرة إلى أن ذلك يتم بغرض «تحقيق المصالحة المبنية على الاعتراف بمسؤولية الدولة والإنصاف، ودعما لاستعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها».

وفيما انتقدت مصادر أخرى الكيفية التي يتم بها تفعيل برنامج جبر الضرر الجماعي، في إشارة إلى ما سمي بـ«سياسة التمييز بين الجماعات المشمولة بالبرنامج دون جماعات أخرى»، كشفت مصادر من داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن أن «البرنامج يهدف إلى إنجاز عدد من المشاريع التي تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية والحفظ الإيجابي للذاكرة وإلى ترسيخ روح جبر الضرر الجماعي وتحقيق الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين».

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن «البرنامج المذكور يهم عددا من المناطق، التي تندرج ضمن أقاليم فجيج والرشيدية وورزازات وزاكورة وطانطان وأزيلال والخميسات والحي المحمدي عين السبع والحسيمة والناظور وخنيفرة».

وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كلف بـ«متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بتنسيق مع الحكومة، من خلال اعتماد منهجية تشاركية في أفق رد الاعتبار للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة بها».

وبحسب المصادر نفسها، فإن منهجية العمل تعتمد على ثلاث مقاربات، تتمثل في كل من «المقاربة الحقوقية التي تركز على احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وتشجيع المواطنة من خلال إشراك الفاعل المحلي، والمقاربة التشاركية لضمان حرية المبادرة، والمشاركة في اتخاذ القرار من طرف الفاعلين المحليين، ومقاربة النوع للأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الإستراتيجية لمختلف الفئات، خصوصا النساء منها».

وتشارك في تنفيذ برنامج المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كل من المصالح الحكومية، ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، ومندوبية الاتحاد الأوروبي، والجمعيات والجماعات المحلية والتعاون الدولي.

يشار إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وقع، في مارس 2009، مع وزارة الداخلية وصندوق الإيداع والتدبير، بصفته الوكالة المنفذة لبرنامج جبر الضرر الجماعي، اتفاقية شراكة تهم دعم إنجاز البرنامج بالخميسات.

كما وقع المجلس في أبريل 2009 ومؤسسة التعاون الوطني اتفاقية إطار للشراكة، تهدف إلى دعم البرامج الاجتماعية لفائدة الفئات التي تعيش في وضعية هشاشة بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

Revue de Presse du Conseil consultatif

أخبار اليوم المغربية

عائلة الرويسي تطالب بمتابعة التحريات حول المختفين

دعت عائلة المختفي عبد الحق الرويسي إلى إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختفين قسرا الذين بقيت حالاتهم عالقة، وعلى رأسها حالة الرويسي الذي اختفى في بداية الستينيات، مطالبة بتمكين هذه الآلية من «الصلاحيات المناسبة للقيام» بمهمتها، ومنها توسيع التعاون مع النيابة العامة ليشمل استدعاء الشهود وإلزامهم بإفاداتهم حول ملفات الاختفاء القسري. وأكدت العائلة، في بيان توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه، أنها تحتفظ بحقها في اللجوء إلى الآليات القضائية «متى توفرت الشروط الذاتية والموضوعية لذلك»، مشددة على تمسكها بـ«ضرورة الكشف عن مصير عبد الحق الرويسي وعن كل الحقيقة حول ظروف اختفائه القسري واحتجازه ووفاته ودفنه في حالة حصولهما».

Revue de P